مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١)

التأويل النحوى ودوره فى فهم النصوص

إعداد

د / ابتهال محمد البار

عضو هيئة تدريس بجامعة الملك عبد العزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية وآدابها
التخصص العام : اللغويات - التخصص الدقيق : النحو والصرف
جدة / المملكة العربية السعودية

السنة ٢٧ العدد (١٠٧) أكتوبر ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"التأويل النحوي ودوره في فهم النصوص"

د/ابتهال محمد البار

عضو هيئة تدريس بجامعة الملك عبد العزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية وآدابها

التخصص العام: اللغويات. التخصص الدقيق: النحو والصرف

جدة / المملكة العربية السعودية

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة منهج النحاة العرب الأوائل في التأويل والتقدير، ففكرة العمل النحوي استلزمت تقديرات تُضاف إلى التراكيب أو تعدل بها إلى صورة مختلفة؛ لذا نجد أن النحاة قد توقفوا عند النصوص والشواهد التي ورد ظاهرها مخالفا للقواعد النحوية المطّردة التي أُستنبطت وعُمل بها، وحاولوا توجيه النصوص باستخدام التأويل والتقدير ليجعلوها منسجمة مع القواعد المُطّردة.

ويقف البحث على بعض من الفروق بين التأويل النحوي البصري، والتأويل النحوي الكوفي، وعلى الأسباب التي ألجأت النحاة إلى تأويل بعض النصوص، مثل فهم النص، والتوفيق بين الشواهد والقواعد المُطّردة، كما يُناقش البحث مظاهر التأويل في الحذف، والتقدير، والحمل على المعنى، والتضمين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العامل في النحو العربي

لا شك أن فكرة العامل في النحو العربي كانت مسؤولة بشكل كبير عن التأويل والتقدير، كما أن تعدد الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة يرجع إلى قوانين العامل؛ إذ لابد من إيجاد عامل لكل أثر إعرابي داخل النص، من هنا ظهر مصطلح تقدير المحذوف، وهو أحد مظاهر التخريج في النحو، مثل: تقدير المبتدأ والفعل وحرف الجر وغيرها من العوامل المحذوفة التي يقدرّها النحوي لسيطرة مبدأ العامل.

فمثلا: الأداة (حتى) يرى النحاة أنها تعمل في الأسماءِ الجرَّ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال؛ لأنَّ العامل لا يعمل إلا مختصا، ومن ثَمَّ لجؤوا إلى تقدير بنية عميقة في التراكيب التي جاءت فيها (حتى) متلوة بفعل مضارع منصوب، مثل قوله تعالى: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّه) (البقرة:٢١٤)، فهذا التركيب عند النحاة مُحوَّل من تركيب آخر، والفعل هنا ليس منصوبا بـ(حتى) لأنها حرف جر مختص بالدخول على الأسماء، بل هو منصوب بأن المضمرة التي تؤوَّل مع الفعل بالمصدر[1].

ومن ذلك (إذا) الشرطية فهي تختص بالدخول على الأفعال، لكن ورد في فصيح الكلام دخولها على الأسماء، كقوله تعالى: (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (التكوير: ١) فقدَّر جمهور البصريين بنية عميقة تحولت عنها هذه التراكيب؛ حفاظا على القاعدة[2]، وهي "إذا كُورت الشمس كُوّرت".ثم حُذف العامل الأول لدلالة الثاني عليه.

ومن القوانين المرتبطة بفلسفة العامل مايأتي:

- (كل معمول لا بد له من عامل)، وإذا لم يكن العامل موجودا في الكلام فلا بد من تقديره.
- (كل عامل لا بد له من معمول) .

وعلى القاعدتين السابقتين بُني باب الاشتغال.

- (العامل لا بد أن يستوفي معموله الخاص به).

---

[1] انظر: حسام الدين، كريم، **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ٢٠٠١م)، ص٢٣٧؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، (بيروت: المكتبة العصرية،١٩٩٥م)ج٢، ص٣٢٠.

[2] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **المرجع السابق نفسه**، ج١، ص٣٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- (لا يجتمع عاملان على معمول واحد) .

وعلى هاتين القاعدتين قام باب التنازع[1].

ويُلحظ أن البصريين كانوا أحرص على تطبيق فكرة العامل من الكوفيين، فقد لجؤوا إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوي، ولا بدّ في رأيهم من البحث عن العامل في كل تركيب ولو أدّى ذلك إلى تعديل المسموع من كلام العرب عن طريق التقدير، فمثلا: الفاعل في جملة: "عليٌ درس" ضمير مستتر؛ والغرض من تقديره الحفاظ على القاعدة التي تنصُّ على وجوب أن يكون الفاعل بعد الفعل، رغم عدم وجود ما يمنع من تقدم الفاعل على عامله على رأي بعض الكوفيين[2]. وقد علّل النحاة بقاء المفعول به على إعرابه إذا تقدّم على فعله، بخلاف الفاعل الذي إذا تقدّم على فعله خرج عن كونه فاعلا وارتفع بالابتداء، بأن المفعول إذا تقدّم فليس هناك عامل آخر يوجب نصبه، أما الفاعل إذا تقدَّم على الفعل فيُمكن أن يُقدّر له عامل آخر، وهو الابتداء وعمله الرفع كعمل الفعل في الفاعل، فرتبة المفعول باقية مع التقديم، ورتبة الفاعل ذاهبة مع التقديم من أجل الابتداء[3].

---

[1] انظر: عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، (القاهرة: عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٩م)، ص٢٠٥، ص٢٠٦.

[2] انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص١٣٢، وانظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج١، ص٤٢٢، ص٤٢٣.

[3] انظر: الوراق، أبوالحسن محمد، **علل النحو**، تحقيق: محمود نصار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ص٣٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التأويل في اللغة

التأويل في اللغة هو: "تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوّلته تأويلا وتأوّلته بمعنى"[1]. أما بالمعنى الاصطلاحي فلم يرد مفهوم التأويل النحوي لدى النحاة القدامى بشكل صريح، بل نقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي ما يفيد وظيفته بقوله: "التأويل إنما يُسوَّغ إذا كانت الجادَّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادَّة فيُتأوَّل"[2]، والجادة المقصودة هنا هي القواعد النحوية، فما جاء مخالفا للقواعد يجب أن يؤول.

و"التأويل في المصطلح النحوي عند المعاصرين يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متّفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير المخالفة لها"[3]. وهو بذلك يتناول التراكيب المُشكِلة الخارجة عن ظاهر القواعد النحوية المطّردة. أو كما يراه الغامدي هو: "تقدير أصل غير منطوق به تخرج على مقتضاه العبارة المنطوقة"[4].

والتأويل في النحو البصري يختلف عما هو عليه في النحو الكوفي، فإذا تعارضت الشواهد والأمثلة مع القواعد والأصول في النحو البصري، فزع النحاة إلى التأويل، حتى يخضع الكلام المسموع للقواعد، وإلاّ وُصف بالشذوذ أو بالندرة أو بالتخطئة أحيانا. أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يُغيِّروا الأصول والقواعد لتتوافق مع الشواهد والأمثلة المستعملة المسموعة[5].

مثال ذلك: منع البصريون أن يجيء الاسم المرفوع بعد "إن" و"إذا" الشرطيتين. وقال الكوفيون: يجوز ذلك ولا طعن في صحته ولا فصاحته، محتجين بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦)، فكلمة "أحد" في الآية الكريمة على مذهب الكوفيين فاعل للفعل المذكور، إذ لا يمنع مذهبهم تقدّم الفاعل على فعله، واستدلُّوا بهذا الشاهد على

---

[1] الجوهري، أبو نصر إسماعيل، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: إميل يعقوب ومحمد طريفي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م)، ج٤، ص٤١٦.

[2] السيوطي، عبدالرحمن، **الاقتراح في أصول النحو**، مرجع سابق، ص٤٧.

[3] الخثران، عبدالله، **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي** (الرياض: النادي الأدبي، ١٩٨٨ م) ص٩.

[4] الغامدي، محمد، "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي"، **مقال سابق**، ص٨١ .

[5] انظر: المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**. (أبوظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م)، ص٤٦٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جواز أن يلي "إن" و"إذا" الشرطيتين الاسم المرفوع، على حين لجأ البصريون إلى التأويل لتتوافق النصوص مع القواعد، فقدّروا في الآية الكريمة فعلا محذوفا، وتقدير الكلام: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك[1].

والتأويل إما أن يكون لغرض لغوي، والمقصود به فهم النصوص والبعد عن إشكال المعنى[2]، أو أن يكون لإثبات توافق الشواهد والنصوص مع القواعد[3].

أولًا: التأويل لفهم النصوص

والمقصود بالفهم في هذا البحث فهم القارئ لا النحوي، لأن النحوي يفهم المراد، ثم يعمل بالتأويل على إيصال هذا الفهم إلى المتلقي. ويقتضي التأويل النحوي إرجاع الجملة إلى الأصل الذي عُدل بها عنه، وقانونه التمسك بالأصل اللغوي العرفي في فهم المعنى العميق للجملة أو النص[4]. فهناك تراكيب تستدعي التقدير[5]، ليتم فهم المقصود من النص، وهذه التراكيب واردة في القرآن الكريم في بعض المواضع، إذ يصعب فهم المراد من الآية بدون تقدير أو تأويل. من ذلك قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا) (المجادلة: ٣) يحتمل المعنى أن يعودوا إلى الظهار مرة أخرى فلا تلزم الكفارة بالقول الأول وإنما تلزم بالثاني، وقيل معناه أن يعودوا للوطء فحينئذ يلزمه الكفارة[6].

ويستلزم التأويل النحوي التقدير؛ إذ لا يتم المعنى ولا يتّضح إلا بذكر المحذوف وردّ التركيب وإعادته إلى أصل وضعه[7]. والتقدير أسلوب من أساليب الوصول إلى معنى الكلام

---

[1] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٤٧٢، ص٤٧٣.

[2] انظر: صبرة، محمد حسنين، **تعدد التوجيه النحوي**، (القاهرة: دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م)، ص ٣١٤

[3] انظر: **المرجع السابق نفسه**،ص ٣١٧.

[4] انظر: عبدالسلام، أحمد شيخ، "تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي". **مقال سابق**، ص٣١٩.

[5] في التقدير ينعدم المقدر نهائيا، من ناحية ظهوره، وفي حالات كثيرة لا يُحدّد بصيغة معينة، وإنما يترك لما يتماشى مع مع السياق، فهو افتراضي. انظر: راشد، الصادق، **دور الحرف في أداء معنى الجملة**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م)، ص٩٩.

[6] الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبدالجواد، وعلي معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية/ ١٩٩٣م) ج٨، ص٢٣٢.

[7] انظر: عبد السلام، أحمد شيخ، تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي، **مقال سابق**،ص٣١٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقوم به النحوي لتصحيح اللفظ والمعنى، أو لتوضيح المعنى. و يرى النحاة أن تقدير التركيب الأصلي المعدول عنه يكون باعتبار المعنى[1].

فالتقدير توفيق للفظ مع المعنى؛ فهو يرتّق النص بحيث يضع مالم يذكره النص مما هو مفهوم ضمنيا وواجب تركيبيا.

وقد تشترك العبارة بين الإفادة وعدمها بحسب التقدير، نحو قولنا: (الحضور عندك) و(الخوف منك)، فإن قدَّرت الظرف أو المجرور خبرا كان المعنى تاما، وإن قدرته متعلقا بالمصدر لم يتم المعنى واحتاج إلى خبر، كأن تقول: (الحضور عندك نافع) و(الخوف منك لا داعي له)[2]. فالعبارة الواحدة تحتمل أن تكون مفهومة أو غير مفهومة بحسب تقدير البنية العميقة.

[1] انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص٣١٨.
[2] انظر: السامرائي، فاضل، **الجملة العربية والمعنى**، (عمان: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٧م)، ص٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا: التأويل بغرض انسجام النصوص والشواهد مع القواعد النحوية المطّردة

حدّد النحاة الكلام المُحتجّ به ببيئة مكانية يتوفّر فيها البعد عن الأعاجم، وهي قبائل محصورة في عدد معين، كما حددوا المدة الزمنية بثلاثة قرون، تبدأ بقرن ونصف قبل الإسلام وتنتهي بمنتصف القرن الثاني للهجرة[1]، لكنهم اصطدموا -بعد وضع القواعد النحوية- بنصوص وشواهد أخرى وردت في القرآن الكريم، أو عن عرب فصحاء وتدخل في عصور الاحتجاج، لكنها لا تتفق مع القواعد المطردة التي وضعوها، فكان لا بد من اللجوء إلى التقدير أو التأويل لتنسجم النصوص مع القواعد ولا تشذ عنها، ويرى الغامدي أن وصف هذه التراكيب بالشذوذ لا يعني الحكم عليها بالرداءة على الإطلاق، بل المعنى الذي أراده النحاة هو خروج هذه التراكيب عن النظام السائد في اللغة، وأسباب الشذوذ عن معهود اللغة غالبا ما تتعلّق بالمستوى الشعري أو مستوى النظم القرآني المُخالف بالضرورة نسق الكلام المعهود، ويرى أن قضية التأويل ليست بالسذاجة التي يصورها بعض المحدثين الداعين إلى تعديل القواعد بناء على ما ورد في الشواهد، أو المناداة إلى التوسّع في السماع؛ للخروج من إشكال التأويل كما يُنسب إلى الكوفيين، لأن مثل هذه الدعوات تحيل القواعد إلى الفوضى[2].

ومن التراكيب الشاذة بعض التراكيب المسموعة عن العرب المخالفة قواعد النحو المطردة، مثل:

قولهم: "كلمته فاهُ إلى فيَّ" بنصب فاه على الحال، وهذا مخالفٌ للقواعد المطردة التي تنص على أن الحال يكون مشتقا لا جامدا، والتقدير الذي افترضه النحاة: كلمته مُشافهةً ومعناه مشافها، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والمعنى كلمته في هذه الحال[3].

---

[1] انظر: السيوطي، عبد الرحمن، **الاقتراح في علم أصول النحو**، مرجع سابق، ص٣٣.

[2] انظر: الغامدي، محمد، اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، **مقال سابق**، ص٨٣ - ٨٥.

[3] انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج١، ص٣٩١؛ وياقوت، محمود سليمان، **التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه**، مرجع سابق،، ص٣٤٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قولهم: "بايعته يدا بيد" فكلمة (يدًا) نُصبت على الحال كأنه قيل: بايعته نقدا، أي ناقدا[1].

وقولهم: "ما شأنُك وزيدا؟" والتقدير ما شأنُك وتناوُلك زيدا[2]. وطرأ على التركيب تحويل بالحذف.

ومن ذلك بعض التراكيب المُختلف فيها بين النحاة، مثل:

عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (النساء: ١) على قراءة حمزة بخفض (الأرحام)، إذ يرى البصريون أن التركيب يُخالف قاعدة نحوية هي أنه"لايجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار"؛ لذا تأوّلوا الآية على أن الواو ليست عاطفة بل هي واو القسم. فيكون التقدير: أقسم والأرحام، على حين جوّز الكوفيون ذلك[3].

ويرى تمام حسان أن التأويل هو ردّ التركيب إلى أصل القاعدة، وقد يكون بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين ..، وإذا تعدّدت الأصول الصالحة أن يُرد إليها التركيب بالتأويل اختلف النحاة في الاختيار عند إجراء التوجيه فيختار هذا النحوي وجها ويختار الآخر غيره؛ وهذا سبب تشعُّب مسائل النحو العربي[4].

ويمكن إيجاز المظاهر التحويلية في التأويل في النحو العربي في أمور عدة هي: الحذف، والاستتار، وصوغ المصدر، والتقدير في الجمل والمفردات[5] و التقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والزيادة، والتضمين.

- **الحذف**، مثل: حذف الاسم والفعل والحرف. وقد تحدّث عن ذلك ابن جني تحت (باب في شجاعة العربية)[6].

---

[1] انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، **الكتاب**، مرجع سابق، ج١، ص٣٩١.

[2] انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج١، ص٣٠٧.

[3] انظر: الأندلسي، أبوحيان، **تفسيرالبحر المحيط**، مرجع سابق، ج٣، ص١٦٥- ١٦٧؛ والسيوطي، عبد الرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج٣، ص١٨٩.

[4] انظر: حسان، تمام، **الأصول**، مرجع سابق، ص١٤٥، وص١٤٧.

[5] انظر: عيد، محمد، **أصول النحو العربي**، مرجع سابق، ص ١٦٣.

[6] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٦٠ وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **والإضمار** مثل: استتار الضمير[1]، وإضمار (أن) في نصب الفعل المضارع[2].
- **وصوغ المصدر** من الحرف وما دخل عليه مثل (أن، أنّ، كي، لو، ما)[3].
- **والجمل التي لها محل من الإعراب**، إذ يقدر مكانها كلمة مفردة، وهي: الجملة الواقعة خبرا والواقعة حالا والواقعة مفعولا و الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم، والواقعة تابعا. وقد تحدّث عنها ابن هشام في باب الجمل التي لها محل من الإعراب[4].
- **والتقديم والتأخير** مثل: تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به على الفاعل، وغيرها من المواضع الواردة في كتب النحو.
- **والحمل على المعنى.**

أما تفاصيل هذه المظاهر التي ذكرناها أعلاه فكما يأتي:

الحذف

مثلا، قولنا: (مَن عندك؟) مبتدأ + خبر.

الجواب: عمرو.

والتقدير العميق للجملة: زيد عندي، والتركيب يستدعي التقدير في نظر النحاة، لأنه قائم على مسند إليه فحسب، فلا بد من تقدير المسند[5]، فهي جملة اسمية تحويلية بالحذف، حيث حذف منها الخبر.

وجملة: " هل حسبتَ زيدا نائما؟"

الجواب: حسبتُ زيدا.

التركيب السابق حُذف منه المفعول به الثاني، والتقدير العميق للجملة: ظننت زيدا قارئا[6]، فهي جملة اسمية (بالنظر إلى أصل المفعولين) تحويلية بالحذف، حُذف منها المفعول به الثاني.

أما حذف العامل فيُمكن التمثيل له بجملة:

---

[1] انظر: السيوطي، **همع الهوامع وشرح الجوامع**، ج١، ص٢٠٧، و٢٠٨.
[2] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٣١٩ وما بعدها.
[3] انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج١، ص١٣٢ وما بعدها.
[4] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص٤٧٢.
[5] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٧.
[6] انظر: **المرجع السابق نفسه**، ج١، ص٤٠٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(متى جئتَ؟) .

الجواب: يومَ الخميس.

وأصل التركيب: "جئتُ يوم الخميس".

فهي جملة فعلية تحويلية بالحذف حُذف منها الفعل.

ومن حذف الجملة، تركيب القسم، نحو" والله ما فعلت" أصل التركيب: "أقسم والله ما فعلت" فحُذف الفعل والفاعل.

الإضمار

من مواضع إضمار "أن" الناصبة للفعل المضارع أن تقدر بعد حتى، مثل قوله تعالى: (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (طه: ٩١) فهذا التركيب عند النحاة مُحوَّل من تركيب آخر، والفعل هنا ليس منصوبا بـ(حتى) لأنها حرف جر مختص بالدخول على الأسماء، بل هو منصوب بأن المضمرة التي تؤل مع الفعل بالمصدر[١].

الزيادة

أشار بعض علماء العربية القدامى إلى مفهوم الزيادة، مثل قول ابن فارس: "إن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالا" وضرب لذلك بعض الأمثلة، نحو: قولهم: "مثلي لا يخضع لمثلك" والأصل: أنا لا أخضع لك[٢].

صوغ المصدر

علامة الموصول الحرفي: أن يؤول مع صلته بمصدر، والموصولات الحرفية هي: "أنْ" المصدرية، نحو قوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (البقرة: ١٨٤)، و"أنَّ" وتوصل باسمها وخبرها، نحو: ألا يكفي أني صادق، و"كي"، نحو: جئت لكي أزورك، و"ما" وتكون مصدرية ظرفية، نحو: لا أصحبك ما دمت مسرعا، وتكون غير ظرفية، نحو: عجبتُ مما قلتَ،

[١] انظر: حسام الدين، كريم، **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة**، مرجع سابق، ص٢٣٧؛ و ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٢٠.

[٢] انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة**، مرجع سابق، ص١٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و"لو"، نحو قوله تعالى: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) (البقرة: ٩٦)[١]. فالنحاة يقدرون مصدرا صريحا في موقع المصدر المؤول.

الجمل التي لها محل من الإعراب

مثل الجملة الواقعة حالا، إذ يُقدَّر مكانها كلمة مفردة؛ لأن الأصل في الحال الإفراد، مثل قوله تعالى: (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ) (القصص: ٢٥) أي: ماشية، وقوله تعالى: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) (القصص: ٧٩)، وتتعلق شبه الجملة بمحذوف تقديره: استقرّ، أو مستقر[٢].

التقديم والتأخير

من صور التقديم، تقديم المفعول به على الفعل، كقوله تعالى: (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ) (الزمر: ٦٦). وأصل التركيب: (بل اعبد الله). وطرأ على التركيب تحويل بالزيادة ثم بالتقديم، فتقدم المفعول به على الفعل.

ولو قال: (بل اعبد الله) لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول، لكن التقديم أوجب اختصاص العبادة به دون غيره[٣].

الحمل على المعنى: وهي وسيلة تحويلية تعتمد على المعنى[٤]، وهو أن يُحمل الكلام على معناه لا على لفظه؛ والغرض منه علاج المخالفة بين ظاهر اللفظ (البنية السطحية) والتقدير (البنية العميقة)، أو بعبارة أخرى: أن توافق العبارة المنطوقة القواعد[٥]. من ذلك قوله تعالى:(وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) (النمل: ٨٧) فقال "أتوه" بالجمع حملا على المعنى، فإن "كل" مفرد في اللفظ، جمع في معناه؛ لذا رُدَّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، فيجوز "كل القوم ضربته" و"كل القوم ضربتهم"[٦]. يعود ضمير المفرد على كلمة (كل) ثم طرأ عليها تحويل بالاستبدال، فاستبدل ضمير المفرد بضمير الجمع.

---

[١] انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، **شرح ابن عقيل**، مرجع سابق، ج١٣٢-١٣٤؛ و السيوطي، عبد الرحمن، **همع الهوامع**، مرجع سابق، ج١، ص٢٦٤، ٢٦٥؛ وابن هشام، أبو محمد عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج١، ص١٣٧؛ والأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، (بيروت: دار الفكر، د.ت) ج١، ص١٣٠.

[٢] انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي، **شرح المفصل**، ج٢، ص٦٥، ٦٦؛ وابن هشام، أبو محمد عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٤٦

[٣] ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله، **المرجع السابق نفسه**، ج٢، ص٣٦.

[٤] عبداللطيف، محمد حماسة، **النحو والدلالة**، مرجع سابق، ص١٥٣.

[٥] انظر: **المرجع السابق نفسه**، ص١٥٧.

[٦] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مرجع سابق، ج ٢، ص٤٤٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

- ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، بيروت: دار الكتاب العربي.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، (بيروت: المكتبة العصرية،١٩٩٥م).
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية،١٩٩١م.
- ابن يعيش، موفق الدين علي، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب.
- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، (بيروت: دار الفكر).
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٧م.
- الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الجواد، وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: إيميل يعقوب ومحمد طريفي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- حسام الدين، كريم، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ٢٠٠١م.
- حسان، تمام، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م.
- الخثران، عبد الله، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ،الرياض: النادي الأدبي، ١٩٨٨م.
- راشد، الصادق، دور الحرف في أداء معنى الجملة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦م.
- السامرائي، فاضل، الجملة العربية والمعنى، عمان: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٧م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م.

- السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمد الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٨م.

- السيوطي، عبد الرحمن، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

- صبرة، محمد حسنين، تعدد التوجيه النحوي، القاهرة: دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م.

- عبداللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، .القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠م.

- عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، القاهرة: عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٩م.

- فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة.

- المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، أبوظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م.

- الوراق، أبو الحسن محمد، علل النحو، تحقيق: محمود نصار، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.

- ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الدوريات

- عبد السلام، أحمد شيخ، "تفسير مقصود المتكلم في التحليل النحوي". دبي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ٢٠، ٢٠٠١م.

- الغامدي، محمد، "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت،العدد ٣،المجلد ٣٤، ٢٠٠٦م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	٣
العامل في النحو العربي	٤
التأويل في اللغة	٦
أولا: التأويل لفهم النصوص	٧
ثانيا: التأويل بغرض انسجام النصوص والشواهد مع القواعد النحوية المطّردة	٩
المصادر والمراجع والدوريات	١٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner